ابن الخياط وآراؤه النحوية والصرفية

Ibn al-Khayyat opinions about morphology and syntax

أ.د. علي محمد أحمد الشهري*
جامعة أم القرى (المملكة العربية السعودية)
amshehre@uqu.edu.sa

تاريخ الإرسال: 2020/08/15 تاريخ القبول: 2020/10/24 تاريخ النّشر: 2020/12/01

ملخّـــص

يعدَ أبو بكر بن الخياط من أشهر نحويي القرن الرابع وأبرزهم، فهو من النحاة الذين ينسب إليهم تأسيس المذهب البغدادي الذي يعتمد على المزج بين نحو البصرة والكوفة .ولكن ضياع كتبه وفقدها ذهب بأكثر آرائه النحوية إلا نزرا يسيرا تداولته كتب النحويين، وقد عمل الباحث على إلقاء الضوء على حياته ومنهجه النحوي مبينا أثره في النحويين من بعده، ثم جمع الباحث بعد ذلك آراء ابن الخياط النحوية والصرفية المبثوثة في كتب النحويين، وناقشها مع غيرها من الآراء والأقوال، وبين الراجح منها.

الكلمات المفتاحية: ابن الخياط، آراؤه النحوية، الصرفية، المذهب البغدادي.

Abstract

Abobakr Ibn Alkhaiyat is considered one of the most famous syntax scholars of the fourth Hijri century. He is one scholars to whom the foundation of the Baghdadi doctrine which is based on combination between Basra and Kofa. However، most of publications were lost so that most of his syntax opinions have been gone except a few ones mentioned in the grammar books. The researcher worked in shedding light on his life and his syntax methodology in order to highlight his influence in the following syntax scholars. The researcher gathered Abobakr Ibn Alkhaiyat's opinions from the grammarian books and discussed them with others and showed the most correct of them.

Key words: Ibn al-Khayyat, His morphology opinions, syntactic opinions, Baghdadi's school.

* المولّف المرسِـــل

مقدمـــــــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبيـــــــــاء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فقد نهج علماء النحو في القرن الرابع نهجا جديدا في الدراسة النحوية يعتمد على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، وهو ما عرف بالمذهب البغدادي، وقد كان من أبرز هؤلاء النحاة الذين مزجوا بين آراء الكوفيين والبصريين أبو بكر بن الخياط النحوي الذي توفي في أوائل القرن الرابع الهجري.

وقد اختار الباحث شخصيـــة ابن الخياط؛ لتكون موضوعا لهذا البحث لعدة أسباب، أهمها:

أولًا: أهمية هذا النحوي التي تتمثل في أنَّه من أبرز نحويي بغداد في مطلع القرن الرابع، فعلى الرغم من أنَّ كتب تراجم النحويين لا تحدثنا كثيرًا عن مكانته العلمية إلا أننا نتلمس هذه المكانة عند أبرز تلاميذه كالزجاجي، وأبي علي الفارسي.

ثانيًا: إنَّ هذه الشخصية لم تنل حظها من اهتمام الباحثين المعاصرين، فلم يكتبوا عنه لأسباب كثيرة، أهمها ضياع مؤلفاته كلها.

ثالثًا: إنّ آراءه النحوية مبثوثة في كتب النحويين، فأردت جمعها ودراستها وإلقاء الضوء على منهجه في الدراسة النحوية، وقد رأيت أن يكون البحث في مقدمة وخاتمة وفصلين، إذ بينت في المقدمة أهمية هذه الشخصية النحوية والأسباب التي دعتني لاختيارها، وكان الفصل الأول عن حياة ابن الخياط وأساتذته وتلاميذه ومنهجه النحوي، بينما كان الفصل الثاني عن آرائه النحوية التي وردت في كتب النحويين، حيث جمعها الباحث، وناقشها، ثم اختار منها ما يراه راجحًا، وختمت البحث بعرض أهم النتائج التي وصلت إليها.

1. ترجمة ابن الخياط:

1.1 اسمـــــه وكنيته:

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور الخياط من أهل سمرقند.[1]

2.1 أخلاقـــــــــه:

أجمع كل من ترجم لابن الخياط على أنـــــّه كان حميد الأخلاق، طيب العشرة، محبوب الخلقة.

3.1 شيوخه وتلاميذه:

لا تحدثنا كتب تراجم النحويين كثيرًا عن شيـــوخ ابن الخياط، لكن يظهر أنّه قدم بغداد في أواخر أيام المبرد وثعلب، حيث تتلمذ على هذين العالمين.

ويبدو أنَّ ابن الخياط تتلمذ على علماء الكوفيين أولا، إذ يذكر أبو علي الفارسيّ أنَّ ابن الخياط التقى بأبي العباس ثعلب في آخر حياته، يقول الفارسي: «لأنّه صادف أحمد بن يحيى قد صمّ صممًا شديدًا لا يخرق الكلم معه سمعه، فلم يمكن تعلم النحو منه، وإنّما كان يعول فيما يؤخذ عنه على ما كان يمليه دون ما كان يقرأ عليه.»[2]

ولهذه الصحيفة قصة مشهورة جرت بين أبي علي الفارسي وابن خالويه الذي كان في منافسة علمية مع الفارسي، فقد اتهم ابن خالويه أبا عليّ أنَّه قال: «إنَّ ابن الخياط لا يعرف شيئًا، فردَّ ذلك أبو عليٍّ في كتاب إلى سيف الدولة قال فيه: وأمَّا قوله: إنّي قلت: إنَّ ابن الخياط كان لا يعرف شيئًا فغلط في الحكاية، كيف أستجيز هذا، وقد كلَّمت ابن الخياط في مجالس كثيرة، ولكني قلت:» إنَّه لا لقاء له؛ لأنّه دخل بغداد بعد موت محمد بن يزيد، وصادف أحمد بن يحيى قد صمَّ صممًا شديدًا لا يخرق الكلم معه سمعه، فلم يمكن تعلم النحو منه، وإنَّما كان يعول فيما كان يؤخذ عنه على ما كان يمليه دون ما كان يُقرأ عليه، وهذا أمر لا ينكره أهل هذا الشأن ومن يعرفهم، وأمَّا قوله: قد خطَّأته البارحة في أكثر ما قاله، فاعتراف بما إن أستغفر الله منه كان حسنًا، وكذلك حكم كل من خطّأ مصيبًا.»[3]

ومن المؤكد أيضا أنه تتلمذ على يد أبي العباس المبرد أشهر علماء المدرسة البصرية في نهاية القرن الثالث، إذ إن أبا بكر الزبيدي نصَّ على أن لابن الخياط صحبة مع المبرد، يقول: «...لأبي بكر أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط، من أصحاب المبرد.»[4]

أمَّا عن روايته للغة وللشعر فقد ذكر ياقوت الحموي[5] أنَّ أبا بكر بن الخياط قد نسخ كثيرًا من كتب أبي زيد الأنصاري اللغوي الثبت الموثوق، وهذا ما يفسّر لنا عناية أبي علي الفارسي بأبي زيد في الرواية، يقول عن كلمة شاذَّة: «...ولولا ثقة أبي زيد وسكون النفس إلى ما يرويه لكان ردّها مذهبًا.»[6] ويقول أبو حيان التوحيدي عن الفارسي: «وما تجاوز في اللغة كتب أبي زيد وأطرافًا ممَّا لغيره.»[7]

ومن المؤكد أنَ أبا عليٍّ الفارسيّ قد أخـــذ اللغة ومعاني الشعر عن ابن الخياط أشهر أساتذة الفارسيّ على الإطلاق.

وممن تتلمذ لابن الخياط أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي الذي

ذكره كثيرا في كتابيه (الإيضاح في علل النحو) و(مجالس العلماء).

4.1 مذهبه النحوي:

اختلفت آراء من ترجموا لأبي بكر بن الخياط في مذهبه النحوي، فقد عدَّه الزبيدي في الطبقة التاسعة من طبقات نحويي المدرسة البصرية[8]، إلا ابن النديم ذهب إلى أنه ممن أخذ بالمذهبين، وقد سار أصحاب التراجم على رأي ابن النديم، فعدّوه من النحاة الذين كانوا يخلطون بين المذهبين البصري والكوفي.[9]

وهذا هو الصحيح، فقد كان ابن الخياط يختار من المذاهب النحوية ما رآه حقًّا دون تحيّز لمذهب معين، وكان هذا منهج نحـــــاة بغداد في أوائل القرن الرابع، وقد اتضح هذا جليًّا للباحث فيما عثر عليه من آراء ابن الخياط.

وممّا يقوي هذا الرأي أنّ أبا القاسم الزجاجي تلميذ ابن الخياط ذكر أنّ أستاذه كان من النحاة الذين أشاعوا النحو الكوفي ببيان آراء علمائه ومذاهبهم ومصطلحاتهم النحوية التي كانت غامضة على نحاة البصرة، يقول: «لأنّا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، وابن الأنبار ، فنحن إنَّما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم.»[10]

ويؤيد ذلك أيضًا ما رواه ابن جني عن أستاذه الفارسي أنه قال : «اجتمعت مع أبي بكر بن الخياط عند أبي العباس المعمري، في حديث حدَّثنيه طويل، فسألته عن العامل في (إذا) من قوله سبحانه: ﴿**هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِيْ خَلْقٍ جَدِيْدٍ**﴾ [سبأ: 7]قال: فسلك فيها مسلك الكوفيين.» [11]

وقد كان ابن الخياط مولعًا كثيرًا بالقياس وبالعلل النحوية، يؤيد ذلك ويقويه أنّا وجدنا أبا القاسم الزجاجي ينقل عنه كثيرًا من الآراء والمسائل النحوية المتعلقة بالأحكام الفقهية، يقول السيوطي: «الادّكار بالمسائل الفقهية لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي رضي الله عنه...منها مسائل ذكر لي أبو بكر محمد بن منصور المعروف بابن الخياط النحوي أنَّه اجتمع هو وأبو الحسن بن كيسان مع أبي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها. ومنها مسائل ذُكِر لي أنَّ أبا العباس ثعلب أفاده إيَّاها، ومنها مسائل منثورة جمعت بعضها عن شيوخي شفاهًا، وبعضها مستنبط من كتبهم، فأحببت أن أجمعها في هذا الكتاب، وأسميه كتاب الادكار بالمسائل الفقهية.» [12]

ولعلنا لا نبعد عن الصواب إذا قلنا إن ابن الخياط من أبرز النحاة الذين كان لهم أثر كبير في ظهور النزعة المنطقية في النحو العربي التي بدت واضحة في العناية بالعلة النحوية في النحو العربي، وقد ظهر أثر هذه النزعة جليًّا في تلميذين من أشهر تلاميذ ابن الخياط علما ومكانة، أولهما أبو القاسم الزجاجي صاحب التصانيف المشهورة التي يهتم فيها بالحديث عن العلة كـ(الإيضاح في علل النحو) و(مجالس العلماء)، أمّا الآخر فهو أبو علي الفارسي الذي يقال: إنه وضع ثلث علل النحو، يؤكد ذلك مجلسان رواهما الزجاجي في كتابه (مجالس العلماء) عن ابن الخياط، أحدهما في علة كسر العين من (عِشْرِينَ)، والآخر في مجلس جمعه بالزجاج، ودار حول مسائل في التمارين الصرفية، يقول الزجاجي:» قال الليث بن المظفر :سألت الخليل عن (العشرة)، فقلت: إذا قلنا: (خمسة) قلنا: (خمسين)، وإذا قلنا: (سبعة) قلنا: (سبعين)، وإذا قلنا: (عشرة) قلنا: (عشرين)، لِمَ كسرت العين من (عِشْرِينَ)، ولم تكسر السين من (سَبْعِينَ)، والخاء من (خَمْسِين)؟ فقال: لأنَّ (العشرين) مأخوذ من (العِشْر) لا من (العشرة)، قال: فقلت له: أليس (العِشْر) ظمء تسعةٍ، وفي العاشر ترد الماء، فإن كان الأمر كما قلت فالعِشر تسعة أيام، والعشر الثاني تسعة أيام، فذلك ثمانية عشر يومًا، ليس هذا بعشرتين، فقال: أخذت هذا من قول الله عزَّ وجلَّ:﴿**الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوْمَاتٌ**﴾ [البقرة: 197]،ثم قال: كم أشهر الحج؟ فقلت: شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة، فقال: قد سمى الله جلّ وعزّ شهرين وعشرة أيام أشهرا، وقال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لامرأته: قد طلقتك تطليقتين وثلاثًا طلقت ثلاثًا، من هاهنا قلت: إنَّ (العِشْرِينَ) هي من (عِشْر وعِشْر)، واختلف النحويون في ذلك ، ونحن نبين الأقاويل فيه إن شاء الله.

قال لي أبو بكر محمد بن منصور: «(العِشْرُونَ) تثنية (عَشَرَةٍ)، وكسروا أولها، كما كسروا أول (اثْنَيْنِ)، وجعلوه مجموعًا بالواو والنون؛ ليكون على منهاج ما بعده، وإنما صلحت (عِشْرُونَ) ونحوها للمذكر والمؤنث؛ لأنهم جعلوها اسما لعدد بعينه، ثم جئت بالمعدود بعد، فإن قيل: فما بالهم قالوا: (ثلاثمائة) وأما أشبه ذلك، فميزوه، وقالوا: (ثلاثة آلاف) ونحوها، فميزوه بالجمع ؟ قيل: (ثلاثمائة) وما أشبه ذلك من جنسها مضارعة لعشرين وثلاثين؛ لأنك تجيء بتعشيرها على غير لفظ ما تقدم، فتقول: (ألف)،كما تقول في تعشير عشرين وثلاثين، فلما اشتبها جعل تمييزها بالواحد، ولم يكن هذا في ثلاثة آلاف؛ لأنك تقول في تعشيرها: عشرة آلاف، كما تقول: عشرة أثواب، فهذا الفصل بينهما.»[13] ويقول الزجاجي في مجلس آخر: «حدثني أبو بكر محمد بن أحمد الخياط قال: لما قدمت من سر من رأى قصدت أبا الحسن علي بن إسماعيل، فلما لقيته رحبَّ بي، وقرب مجلسي، ثم قمنا نمشي حتى أتينا مجلس إبراهيم بن السري، وعنده أصحابه، فعرفه أبو الحسن موضعي، فأدناني، فلمَّا جلست إليه،

وهو أول يوم التقينا فيه، سألني، فقال: كيف تقول : خمستكم بينكم درهم؟ فقلت: لا يجوز هذا؛ لأنَّ الخمسة ليس يعود عليها شيء، قال: فكيف الصواب ؟ فقلت: لا يجوز هذا؛ لأنَّ الخمسة ليس يعود عليها شيء، قال: كيف تبني مثل (جِرْدَحل) من (قَوَيْتُ) ؟ قلت: (قِيَّوٌّ) ، فأنكره، وقال: لمَ تقلب الواو ياء؟ قلت: لأنَّ الواو هاهنا ساكنة، وقبلها كسرة، وهي عين الفعل، والواو التي بعدها لام، فيكون (قِيْوَوّ)، ثمَّ تقلب الواو التي بعد الياء ياء، فتقول: (قيَّوٌّ)، فقال: الصواب (قِوَّيٌّ)؛ لأنّ الواو المدغمة بمنزلة المتحركة، قلت له: كيف تبني مثل (فِعَّل) من (قويت)؟ قال: (قِوّيّ)، فقلت: ففعَّل التي لا تنفصل عين من عين وفعْللّ يكونان واحدا؟ قال أبو بكر: الذي ذهب إليه هو مذهب، والأول عندي أجود منه؛ فلذلك أجبت به، فقال لي: فكيف تبني مثل (عِثَوَلّ) من (قويت)؟ فقلت: (قِيْوَوّ)، فقال: هذا صواب؛ لأنَّ الواو زائدة، قلت: هي ملحقة، والملحق يجري مجرى الأصل، قال: وكيف تبني مثل (فِعلّ) من (غزوت)؟ فقلت: (غِزيّ)، فأنكره، وقال: الصواب، (غِزوٌّ)، كما قال في الحرف المدغم في (قِويّ)، فأمسك.»[14]

5.1 مؤلفاتـــــــــه:

لابن الخياط عدة مؤلفات لم يصلنا منها شيء، وهي: (معاني القرآن)، ولعل هذا الكتاب هو الذي جعل اسم ابن الخياط يرد في كتب طبقات المفسرين [15]، وكتاب (المقنع في النحو)، وكتاب (الموجز في النحو)، و(النحو الكبير)، ويظهر أنّه كانت لابن الخياط طريقة في التأليف، إذ يذكر أبو علي الفارسي أنّه كان يطول كتبه.[16]

6.1 وفاتـــــــــه:

يظهر أنَّ ابن الخياط لم يعمر طويلًا، فقد أثنى ابن جني على كتب ابن الخياط بحضرة أبي علي الفارسي قائلًا: لو عاش لظهر من جهته علم كثير[17]، فهذا يدلّ على أنّه مات في سن مبكرة ، ولعلّ هذا ما يفسر ضياع كتبه كلها، وقد كانت وفاة ابن الخياط بالبصرة سنة عشرين وثلاثمائة.[18]

2. آراء ابن الخياط:

1.2 مسألة وقوع الإعراب آخر الاسم دون أوله ووسطه:

من الآراء التي ذكرها النحاة لأبي بكر بن الخياط اعتراضه على بعض النحويين في علة وقوع الإعراب على الأسماء في آخرها دون أولها ووسطها، يقول الزجاجي: «قال بعض النحويين: الإعراب يدخل في الاسم لمعنى ، فوجب أن يلفظ به ثمَّ يؤتى بالإعراب في آخر وقال أبو بكر بن الخياط: ليس هذا القول بِمُرْضٍ؛ لأنّا قد رأينا الأسماء تدخلها

حروف المعاني أولًا ووسطًا، فما دخلها أولًا قولك : الرجل والغلام، وما دخلها وسطًا ياء التصغير في قولك: (فُرَيخ) و(فُليس).»[19]

يتضح من هذا الرأي الذي رآه ابن الخياط أنّه كان من النحاة المهتمين كثيرًا بالعلة النحوية المقنعة الصائبة؛ ولذا لم يرتض العلة التي أوردها بعض النحويين عندما قالوا : الإعراب يدخل في الاسم لمعنى، فوجب أن يلفظ به، ثم يؤتى بالإعراب آخرا، إذ ردّ عليهم بأن قال: «ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألاَّ يدخل على الاسم حرف معنى إلاَّ بعد كمال بنائه، والقول عندي هو الذي عليه جلّة النحويين أنَّ الاسم يُبنى على أبنية مختلفة، منها (فَعْل) و(فِعْل) و(فُعْل) و(فَعَل) و(فعل) وما أشبه ذلك من الأبنية، فلو جعل الإعراب وسطًا، لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء، فجعل الإعراب في آخر الاسم؛ لأنَّ الوقف يدركه فيسكن، فيعلم أنّه إعراب، وإذا كان وسطًا لم يمكن ذلك فيه.»[20]

وقد ذكر الزجاجي قولًا للمبرد أستاذ ابن الخياط يؤيد ما ذكره ابن الخياط، يقول الزجاجي: «وقال أبو إسحاق الزجاج: كان أبو العباس المبرد يقول: لم يجعل الإعراب أولًا؛ لأنَّ الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ؛ لأنّه لا يبتدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلاَّ على ساكن، فلمّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب؛ لأنَّ حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلمّا فات وقوعه أولًا لم يمكن أن يجعل وسطًا؛ لأنَّ أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلمّا فات ذلك جعل آخرًا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته.»[21]

والذي أراه أنَّ ما ذهب إليه ابن الخياط وجمهور النحويين هو الراجح.

2.2 مسألة رافع الفاعـل:

من المسائل النحوية التي لأبي بكر بن الخياط فيها رأي مسألة علة رافع الفاعل في العربية، يقول ابن إياز: «...وعندي فيه نظر من وجهين:

الأول: أنّه ادَّعى أنَّ أصل الجوازم (إنْ)، وعلى ما ذكره فلام الأمر ولا في النهي غير متفرعتين عليها، بل المتفرعتان لمْ ولمَّا.

والثاني: أنّه حمل الإعراب على البناء، وقد أُنكِر على ابن الخياط مثل هذا، وذلك لأنّه قال: رُفِع الفاعل في قولك: قام زيدٌ حملًا على التاء المضمومة في:(قمتُ).»[22]

يظهر من هذا النص الذي أورده ابن إياز أنَّ رأي ابن الخيـــاط في هذه المسألة يتعلق بالعلة النحوية في رفع الفاعل لا في العامل فيه الرفع.

وكان النحاة قد فصلوا القول في علـــــــة رفع الفاعل ونصب المفعول، يقول العكبري: «وإنَّما أعرب الفاعل بالرفع لأربعة أوجه:

أحدها: أنَّ الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول، فبأيّ شيء جاز.

والثاني: أنَّ الفاعل أقلّ من المفعول، والضمّ أثقل من الفتح، فجعل الأثقل للأقل، والأخفّ للأكثر تعديلًا.

والثالث: أنَّ الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازمًا لا يسوغ حذفه، والضمة أقوى الحركات، فجعل له ما يناسبه.

والرابع: أنّ الفاعل قبل المفعول لفظًا ومعنى؛ لأنَّ الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول، فجعل له أول الحركات، وهو الضمة.»[23]

ولكنَّ ابن الخياط خالف النحويين جميعًا في تعليلـــــه رفع الفاعل حملًا على التاء في (قمتُ).

وما ذهب إليه ابن الخياط يحتاج إلى نظر من وجوه:

أولًا: إنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، والبناء خروج عن هذا الأصل، يقول الزجاجي:»فكلّ اسم رأيته معربًا فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله.»[24] وابن الخياط في هذا الرأي حمل الأصل، وهو الفاعل المعرب على الفرع، وهو الفاعل المبني في (قمت)، وهذا خلاف الأصل؛ لأن الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع[25]، والفروع تنحط عن درجات الأصول[26]، كما يقول الأنباري.

ثانيًا: يرى بعض النحويين أنّ تاء المتكلم إنَّما بنيت على الضمّ تشبيهًا بالفاعل المعرب، حملًا للفرع على الأصل، وهو قول لا يخلو من وجاهة، يقول ابن يعيش: «...،وإنّما خصّ بالضمّ دون غيره؛ لأمرين؛...والأمر الثاني: أنّهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب، فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل، ونزلوا المخاطب منزلة المفعول من حيث كان هذا مُخاطِبًا وذاك مُخَاطَبًا، فضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول.»[27]

ثالثًا: ذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني أنَّ هذا السؤال لا يصح مـــــن أصله، يقول: «وهاهنا طريقة أخرى، وهي أن يرفع السؤال من أصله، وذاك أنّهم لو كانوا قد نصبوا الفاعل، ورفعوا المفعول على ما يقترحه هذا السائل لكان لآخر أن يقول: كيف لم يبن الأمر على العكس؟ وكل سؤال انقلب فهو باطل، فاللازم إذًا اختصاص كل واحد منهما بعلامة لا تكون لصاحبه، وما عدا ذلك من القول فاقتراح وتحكم، فاعرفه.»[28]

والذي أراه أنّ ما ذهب إليه جمهور النحاة هو الراجح والصحيح.

3.2 (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية:

من المسائل النحوية التي لابن الخياط فيها رأي مسألة (إذا) الفجائية، هل هي ظرف زمان أم ظرف مكان أم حرف، على خلاف بين النحويين، إذ يرى ابن الخياط أنَّها ظرف مكان، كما نقل عنه كثير من النحويين، يقول أبو حيان: «وتأتي (إذا) للمفاجأة، وهي ظرف زمان في مذهب الرياشي والزجاج، واختاره ابن طاهر، وابن خروف والأستاذ أبو علي، فإذا قلت :خرجت فإذا زيدٌ، فالتقدير: خرجت فالزمان حضور زيد، وهي ظرف مكان في مذهب الفارسي، وأبي الفتح، وأبي بكر بن الخياط...وذهب بعض النحاة إلى أنّها حرف، ونقل ذلك عن الأخفش، واختاره الأستاذ أبو علي في أحد قوليه وابن مالك.»[29]

ويقول السيوطي: «ومعناها الحال والاستقبال، نحو: خرجت فإذا الأسدُ بالباب، ومنه:﴿**فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى**﴾[طه :20]، وهي حينئذ حرف عند الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك ،....،وظرف مكان عند المبرد، والفارسي، وابن جني، وأبي بكر بن الخياط.»[30]

ولعلّ من المفيد قبل أن نفصل القول في هذه المسألة أن نذكر أوجه الفرق بين (إذا) الفجائية و(إذا) الشرطية.

ذكر النحويون خمسة من الفروق بين الشرطية والفجائية على النحو التالي:

أولًا: إنّ (إذا) الشرطية لا يليها إلاّ جملة فعلية، و(إذا) الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية.

ثانيًا: إنّ (إذا) الشرطية تحتاج إلى جواب، و(إذا) الفجائية لا جواب لها.

ثالثًا: إنّ (إذا) الشرطية للاستقبال، و(إذا) الفجائية للحال.

رابعًا: إنَّ الجملة بعد (إذا) الشرطية في موضع خفض بالإضافة، والجملة بعد الفجائية لا موضع لها.

خامسًا: إنّ (إذا) الشرطية تقع صدر الكلام، و(إذا) الفجائية لا تقع صدرًا.[31]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

المذهب الأول: يذهب الرياشي، والمبرد، والزجاج، وهو اختيار ابن طاهر، وابن خروف، والأستاذ أبي علي، إلى أنَّ إذا الفجائية اسم يدلّ على الظرفية الزمانية.[32]

وما ذهب إليه هؤلاء النحويون لا يستقيم من وجوه:

أولًا: إنَّ الاستعمال اللغوي لا يؤيد مذهبهم في القول باسميتها؛ لأنّ (إذا) تفتقد خصائص

الاسم التي حددها العلماء، يقول ابن مالك:

بالجرِّوالتنوين والندا وأل ✤ ومسند للاسم تمييز حصل

ثانيًا: إن القول بأنّ (إذا) الفجائية ظرف زمان يؤدي بنا إلى أن نخبر بظروف الزمان عن الجثث، وهذا لا يجوز عند جمهور النحويين، يقول ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا ✤ عن جثة وإن يفد فأخبرا

وقد أجاب القائلون بزمانية (إذا) الفجائية على هذا الاعتراض بتقدير مضاف محذوف، والتقدير في خرجت فإذا السبع بالباب: خرجت فإذا حصول السبع، ولا يخفى ما في هذا من ضعف؛ لأنَّ التقدير خلاف الأصل، كما أنّ ما لا يؤدي إلى تقدير أولى مما يؤدي إلى تقدير.

المذهب الثاني: يرى ابن الخياط، والفارسي، وابن جني، والهروي، وابن الشجري أنَّ (إذا) الفجائية ظرف مكان، يقول ابن جني : «...وذلك أنّ معناها المفاجأة ، ولابدّ هناك من عملين ، كما لابد للشرط وجوابه من فعلين ، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما حادثة عنهما ، فإذا وذلك قولك : خرجت فإذا زيد، فتقدير إعرابه :خرجت فبالحضرة زيد ، فإذا التي هي ظرف في معنى قولنا : بالحضرة ، وزيد مرفوع بالابتداء ، والظرف قبله خبر عنه.»[33]

ويقول أبو حيان: «وهي ظرف مكان في مذهـــــــــــب الفارسي وأبي الفتح وأبي بكر ابن الخياط.»[34]

وقد استدل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية:

أولًا: إنّها تقع خبرًا عن الجثة في نحو: خرجت فإذا زيد، يقول ابن الشجري: «ولمّا كانت اسمًا للمكان أخبروا بها عن الأعيان، فقالوا: خرجت فإذا أخوك جالسًا، فأخوك مبتدأ، وزيد خبره.»[35]

ثانيًا: إنّ العرب نصبت بِها الحال في: خرجت فإذا زيدٌ واقفًا، تشبيها بظروف المكان في نحو: خلفك زيدٌ جالسًا.

وما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي لا يستقيم من وجوه:

أولا: إن (إذا) الفجائية لو كانت ظرفًا بمعنى (بالحضرة) لجاز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده ، كما يجوز تقديم (بالحضرة) وتأخيره.

ثانيًا: إنّه لو كانت (إذا) الفجائية ظرفًا لم يكن لها موجب للبناء، كما كان لها في غير المفاجأة، وهو إضافتها إلى الجملة، ولا جملة هنا تتم بِها.

ثالثًا: يرد الرضي الأستراباذي على من زعم أنّ (إذا) ظرف مكان بأنه لم يضف من ظروف المكان إلاّ حيث، يقول: «ولا يجوز على قوله أن يكون (إذا) مضافًا إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية.»[36]

رابعًا: إنّ ظرف المكان في قولنا: خلفك زيد جالسًا ليس هو العامل في الحال، ولكن العامل فيه فعل الاستقرار؛ لأن الأصل في الظروف ألاّ تعمل، كما أنّ الأصل في الأسماء ألاّ تعمل إلاّ إذا شابَهت الأفعال، يقول الأنباري: «الأصل في الظرف ألاّ يعمل.»[37]

خامسًا: إنّ (إذا) الفجائية تفتقد خصائص الأسماء التي ذكرها النحاة من الإسناد والنداء والتنوين ..الخ

المذهب الثالث: يذهب بعض النحويين إلى أنّ (إذا) الفجائية بمعنى الفعل (فاجأني)، يقول المالقي: «وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى (فاجأني) في قولهم: خرجت فإذا الأسد، فيكون الأسد على هذا فاعلًا بِها؛ لأنَّها في موضع فعل.»[38]

وهذا الرأي لا يستقيم من وجوه :

أولًا: إنَّ (إذا) لا تقبل حدَّ الفعل وخصائصه وعلاماته التي حددها النحاة.[39]

ثانيًا: إنّ هذا المذهب يؤدي إلى تضمين الأدوات والظروف معاني الأفعال، وإذا كان التضمين لا ينقاس في الأفعال مع بعضها، فمن الأولى منعه هنا، وقد نصّ النحويون على ذلك، يقول أبو حيان: «وأمّا التضمين فلا ينقاس.»[40]

ثالثًا: إنَّ هذا يؤدي إلى القول بعمل الظروف، والأصل فيها ألاَّ تعمل، يقول الأنباري: «الأصل في الظرف ألاَّ يعمل.»[41]

المذهب الرابع: أن تكون (إذا) الفجائية مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: (فاجأت)، يقول الرضي الأستراباذي: «ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافًا إلى الجملة الاسمية ، وعامله محذوف...إذ هو مفعول به لفاجأت.»[42]

وهذا المذهب لا يستقيم لأنّ فيه دعوى تقدير فعل لا حاجة إليه في التركيب، والتقدير خلاف الأصل، يقول الرضي الأستراباذي: «الأصـــــل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه.»[43]

المذهب الخامس: يرى الزمخشري أنَّ (إذا) الفجائية ظرفية زمانية تتطلب ناصبًا وجملة تضاف إليها، يقول:»والتحقيق فيها أنّها (إذا) الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبًا لها وجملة تضاف إليها، خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلًا مخصوصًا، وهو

فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير، فتقديـــر قوله تعالى :﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾ [طه : 66]، ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم.»[44]

وما ذهب إليه الزمخشري لا يستقيم من وجهين:

أولًا: إن ادعاءه أنَّها ظرف بمعنى الوقت يؤدي إلى القول باسميتها، وقد بينا فساد هذا القول.

ثانيًا: إن جمهـــــــــــور النحويين يجمعون على أنها غير مضافة إلى ما بعدها، يقول المرادي: «والجملة بعد (إذا) الفجائية لا موضع لها.»[45]

المذهب السادس: يرى الكوفيون وبعض النحاة المتأخرين أنَّ (إذا) الفجائية حرف، يقول المرادي:»والثالث: أنّها حرف، وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك.»[46]

ويقول ابن مالك: «وروي عن الأخفـــــــش أنَّها حرف دال على المفاجأة، وهو الصحيح عندي.»[47]

والذي يراه الباحث أن القول بحرفيتها هو الراجح والصحيح، أمَّا ما ذهب إليه أبو بكر بن الخياط وغيره من أنّ (إذا) الفجائية ظرف مكان فلا يستقيم كما بينا، وكذلك الأمر مع بقية المذاهب النحوية الأخرى التي بينا أوجه ضعفها عند مناقشتها.

ومما يقوي ويعضد ما نراه في أنّ (إذا) الفجائية حرف ما استدلّ به ابن مالك لهذا الرأي، يقول: «ويدل على صحته ثمانية أوجه: أحدها أنّها كلمة تدلّ على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال، الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلاَّ في الحروف كلكن وحتى الابتدائية. الثالث: أنّها كلمة لا يليها إلاَّ جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلاَّ في الحروف. الرابع: أنّها لو كانت ظرفًا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو:﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنِطُوْنَ﴾ [الروم آية 36]إذ لا تكون كذلك إلاَّ حرفًا. السادس: أنّها لو كانت ظرفًا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب، نحو: إن تقم فحينئذ أقوم، فإن لم تقم فعند مقامك أقوم. السابع: أنّها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال ،كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندي زيد مقيمًا، وهناك بشر جالسًا، والاستعمال في نحو: مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك. الثامن: أنها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو: عندي أنك فاضل، وأمر إنّ بعد (إذا) المفاجأة بخلاف ذلك كقوله:

إذا إنّهُ عَبْدُ الْقَفَا واللّهَازِم[48]

فتعين الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية.»[49]

4.2 المسألـــــــة الزنبورية:

من المسائل التي لأبي بكر بن الخياط فيها رأي مسألة توجيه الاسم المنصوب في المسألة الزنبورية، يقول السخاوي: «قال أبو بكر بن الخياط: تقدير قولك: خرجت فإذا عبدالله قائم: خرجت فبحضرتي عبد الله، فتكون (إذا) بمنزلة قولك: (بحضرتي) ظرفًا من مكان، وجائزٌ أن تجيء معها الحال، تقول: خرجت فإذا عبد الله قائمًا، كما تقول: خرجت فبحضرتي عبد الله قائمًا، فإذا أدخلت الألف واللام، فقلت: خرجت فإذا عبد الله القائمُ، رفعت القائم برفع عبد الله بالابتداء، والقائم خبره، ولا يجوز نصبه؛ لأنّه معرفة، والحال لا تكون معرفة، فلمّا بطلت الحال رجع إلى الرفع؛ لأنّه لا ناصب له، وأهل الكوفة يجيزون نصبه، يقولون: خرجت فإذا عبد الله القائمَ، يرفعون عبد الله بـ (إذا)؛ لأنَّها ظرف، كما يرفعون الأسماء بالظروف، ثمَّ يعملونها في الخبر عمل (وجدت) و(رأيت).»[50]

وإليك تفصيل القول في مذاهب النحويين وآرائهم في هذه المسألة:

يعود أصل الخلاف في هذه المسألة إلى مناظرة مشهورة جرت بين الكسائي وسيبويه لمّا قدم على البرامكة، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي، وجاء الكسائي، فقال لسيبويه: تسألني أو أسألك، فقال سيبويه: بل تسألني أنت، فقال الكسائي : كيف تقول: قد كنت أحسب أنَّ العقرب أشدّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إيَّاها، ثمَّ سأله عن مسائل من هذا النوع، فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع في ذلك كله، وتنصب، فدفع سيبويه رأيه، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما ؟ فقال الكسائي: الأعراب، وهاهم أولاء بالباب، فأمر يحيى، فأدخل منهم من كان حاضرًا، فقالوا بقول الكسائي، وحكموا له على سيبويه، فسكت سيبويه، واستكان، وانصرف.[51]

يتضح من عرضنا هذه المسألة المشهورة أن مذهب الكسائي والكوفيين مذهب غريب قياسًا وسماعًا ،ولكن لمّا كانت العرب قد نطقت بذلك، فيما حكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب: «أنّها قالت: قد كنت أظن أنَّ العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها.»[52] فإنَّ النحويين حاولوا تخريج هذا المنصوب وتوجيهه في ضوء نظرية العامل والمعمول على النحو التالي:

المذهب الأول: أنَّ ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع شذوذًا.[53]

وهذا التوجيه ضعيف، وقد كفانا ابن هشام مئونة رده وبيان وجه ضعفه، يقول: «ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك: فإذا زيد القائمَ بالنصب، فينبغي أن يوجه هذا على أنّه نعت مقطوع أو حال على زيادة (أل)، وليس ذلك مما ينقاس، ومن جوّز تعريف الحال ... فقد أخطأ؛ لأنّ مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.»[54]

المذهب الثاني: أنّ الضمير مفعول به، و«الأصل: فإذا هو يساويها، أو فإذا هو يشابهها، ثمَّ حذف الفعل، فانفصل الضمير.»[55]

ولا يخلو هذا الرأي من ضعف؛ لأنَّ حذف الفعل وبقاء عمله مخصوص بأبواب معينة نصّ عليها النحويون، كما في أبواب التحذير والإغراء والاختصاص وغيرها؛ ولهذا فلا معنى لتقدير هذا الفعل الذي لا يحتاجه التركيب لا سيّما وأنّ التقدير خلاف الأصل، كما يقول النحاة.[56]

المذهب الثالث: أنَّ الضمير المنصوب مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل ،كما تقول: ما زيد إلاَّ شربَ الإبل، ثمّ حذف المضاف.[57]

وهذا المذهب لا يستقيم من وجهين:

أولًا: إنَّ فيه دعوى تقدير محذوفين، وهذا لا نظير له في العربية.

ثانيًا: إنّ للمفعول المطلق ثلاثة أنواع، هي: توكيد الفعل، وبيان نوعه، أو عدده، ولا يقبل ضمير النصب في هذه المسألة أيًّا من ذلك؛ لأنّ غرض المتكلم الإخبار عن المبتدأ في إطار المسند والمسند إليه.

المذهب الرابع: أنّ الضمير منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثمَّ حذف المضاف، فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: (قضيةٌ ولا أبا حسن لها) على إضمار مثل.

وهذا المذهب لا يستقيم من وجوه:

أولًا: إنَّ النحويين أجمعوا على أنَّ الخبر عمدة، والحال فضلة يجوز الاستغناء عنها، والضمير في هذا التركيب جاء خبرًا لا يتم الكلام إلا به؛ لذا فلا يصح القول بالحالية هنا.

ثانيًا: إنَّ هذا المذهب يؤدي إلى أن يكون الضمير، وهو أعرف المعارف، منصوبًا على الحالية، وهذا مخالف لما جاء عن العرب سماعًا وقياسًا؛ فالحال وصف نكرة فضلة منصوبة، ولا يجوز تعريفها عند الجمهور، يقول السيوطي: «يجب في الحال التنكير؛ لأنّها خبر في المعنى؛ ولئلا يتوهم كونها نعتًا عند صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب

الجمهور.»[58]

ثالثًا: إنَّ في هذا المذهب دعوى التقدير، وهو خلاف الأصل.

المذهب الخامس: يرى الكوفيون[59] أنَّ (إذا) لما كانت للمفاجأة كانت بمنزلة (وجدت)، يقول ابن هشام: «وأهل الكوفة يجيزون نصبه، يقولون: خرجت فإذا عبد الله القائمَ، يرفعون عبد الله بـ(إذا)؛ لأنّها ظرف، كما يرفعون الأسماء بالظروف، ثمَّ يعملونها في الخبر عمل (وجدت) و(رأيت).»[60]

وما ذهب إليه الكوفيون لا يستقيم من وجهين:

أولًا: إنَّ معاني الظروف والأدوات لا تعمل في الأسماء، يقول ابن هشام: «وهذا خطأ؛ لأنَّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة.»[61]

ثانيًا: إنَّ (إذا) لو كانت بمنزلة (وجدت) في العمل لوجب أن يرفع بها فاعل، وينصب بها مفعولان، كقولهم: وجدت زيدًا قائمًا، فترفع الفاعل، وتنصب المفعولين.[62]

ويظهر بعد عرضنا هـــذه الأوجه النحوية في تخريج الاسم المنصوب في هذا التركيب أنَّ هؤلاء النحويين حاولوا تخريج هذا الاسم المنصوب؛ ليتسق مع قواعد العربية ونظامها، لكن الضعف بدا واضحًا على المذاهب كلّها.

والذي أراه أنّ ما رآه سيبويه والبصريون، واختاره ابن الخياط هو الصواب؛ وذلك للضعف الظاهر على كل الآراء التي حاولت تسويغ هذا التركيب، فالرفع هو الوجه المتفق مع قواعد العربية سماعًا وقياسًا، لكن لمّا كان هذا التركيب قد روي فربّما يعود إلى لهجة غريبة عن عربية القبائل الشمالية التي نزل القرآن بلغتها، فقد روى ابن جني: «أنّي دخلت يومًا على أبي عليّ خاليًا في آخر النهار، فحين رآني قال لي: أين أنت؟ أنا أطلبك، قلت: وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيت؟ فخضنا معًا، فلم نحل بطائل منه، فقال: هو من لغة اليمن، ومخالف للغة ابني نزار، فلا ينكر أن يجيء مخالفًا لأمثلتهم.»[63]

العامل في إذا في قوله تعالى: ﴿**هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِيْ خَلْقٍ جَدِيْدٍ**﴾ [سبأ : 7]

جاء عند ابن جني في الخصائص: «حدثني أبو علي قال: اجتمعت مع أبي بكر بن الخياط عند أبي العباس المعمري بنهر معقل في حديث حدثنيه طويل، فسألته عن العامل في (إذا) من قوله سبحانه:﴿**هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِيْ خَلْقٍ جَدِيْدٍ**﴾ قال: فسَلَكَ مَسْلكَ الكوفيين.»[64]

وإليك تفصيل القول في العامل في (إذا):

المذهب الأول: يظهر أنَّ ابن الخياط والكوفيين يرون أنَّ العامل في (إذا) هو ما بعد قوله تعالى :﴿**إِنَّكُمْ لَفِيْ خَلْقٍ جَدِيْدٍ**﴾ بناء على أنَّ (إذا) ظرف، والظروف مما يتوسع فيها، وهذا هو ما دعا أبا علي يقول: إن ابن الخياط سلك مسلك الكوفيين الذي يؤدي إلى ما يلي:

أولًا : إنّ (إنَّ) من الحروف التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا، يقول الزجاج: «ولا يكون أن يعمل فيها (جديد)؛ لأن ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها.»[65]

ثانيًا: إنَّ لام التوكيد في خبر (إنَّ) من الأدوات التي لها الصدارة، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، يقول ابن هشام: «لا يصح لجديد أن يعمل في (إذا)؛ لأن إنَّ ولام الابتداء يمنعان من ذلك؛ لأن لهما الصدر.»[66]

ثالثًا: إن القول بأنَّ (جديد) هو العامل في (إذا) يؤدي إلى أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، وذلك لا يجوز، يقول ابن هشام: «وأيضا، فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف.»[67]

ولكن الكوفيين يرون فيما يظهر لي أن (إذا) من الظروف التي يتوسع فيها كثيرا، ولذا أخذ الرضي بمذهبهم عند حديثه عن (إذا)، يقول: «...ولتحصيل هذا الغرض عمل في (إذا) جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله، كالفاء في :﴿**فَسَبِّحْ**﴾ [النصر: 3] و(إنَّ) في قولك : إذا جئتني فإنَّك مكرم ، ولام الابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿**أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا**﴾ [مريم آية 66]، كما عمل ما بعد الفاء وإنَّ في الذي قبلهما في نحو: أمَّا يومَ الجمعة فإنَّ زيدًا قائمٌ، وأمَّا زيدًا فإني ضارب.»[68]

المذهب الثاني: يرى جمهور النحويين أنَّ العامل في (إذا) هو جوابها، يقول السيوطي: «وفي ناصب (إذا) قولان: **أحدهما:** أنّه شرطها، وعليه المحققون. **والثاني:** أنَّه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وعليه الأكثرون لما تقدم من أنَّها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.»[69]

ولما تعذر أن يكون ما بعد (إنَّ) في قوله تعالى:﴿**إِنَّكُمْ لَفِيْ خَلْقٍ جَدِيْدٍ**﴾ جوابًا عاملًا في (إذا) قدروا عاملًا محذوفًا، تقديره: (بعثتم) أو (تجددون)، يقول الزجاج: «ويجوز أن يكون العامل في (إذا) مضمرًا يدل عليه ﴿**إِنَّكُمْ لَفِيْ خَلْقٍ جَدِيْدٍ**﴾، ويكون المعنى: هل ندلكم على رجل ينبئكم يقول لكم إذا مزقتم بعثتم إنكم لفي خلق جديد.»[70]

وما ذهب إليه أصحـــاب هذا الرأي يحتاج إلى نظر؛ لأن فيه دعوى تقدير فعل لا يحتاجه المعنى، والتقدير خلاف الأصل، كما يرى العلماء.

المذهب الثالث: يرى المحققون من النحاة أنّ العامل في (إذا) هو فعل الشرط، يقول السيوطي: «وفي ناصب (إذا) قولان: **أحدهما:** أنَّه شرطها، وعليه المحققون.»[71]

وبناء على ذلك ذهب الزجاج والنحـــــاس وأبو حيان إلى أنَّ الفعل «(مزقتم) هو العامل في (إذا)، يقول الزجاج:»و(إذا) في موضع نصب بمزقتم»[72]،ويقول النحاس: «و(إذا) في موضع نصب، والعامل فيها (مزقتم).»[73] ويقول أبو حيان: «و(إذا) الشرطية مختلف في العامل فيها...وقد بينا أن الصحيح أن يعمل فيها فعل الشرط كسائر أدوات الشرط.»[74]

وقد ضعّف كثير من العلماء هذا المذهب؛ لأنهم يرون أن (إذا) مضافة إلى ما بعدها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، يقول مكي بن أبي طالب: «وأجاز بعضهم أن يكون العامل (مزقتم)، وليس بجيد؛ لأنَّ (إذا) مضافة إلى ما بعدها من الجمل والأفعال، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف؛ لأنه كبعضه، كما لا يعمل بعض الاسم في بعض.»[75]

المذهب الرابع: جوّز بعض العلماء أن تكون (إذا) للمجازاة، فيعمل فيها ما بعدها؛ لأنها غير مضافة، كما هو الحال مع أسماء الشرط، نحو : متى ، أين .. وقد جاءت (إذا) للمجازاة، يقول الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ واللهُ يرْفَعُ لِيْ ✤ نارًا إذا خَمِدَتْ نِيْرَانُهُمْ تَقِدِ[76]

يقول القرطبي: «وأجازه بعضهم على أن يجعل (إذا) للمجازاة، فيعمل فيها حينئذ ما بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه.»[77]

وقد رُدّ هذا المذهب بأنَّ: «ما بعدهـــــا إنما يعمل فيها إذا كان مجزومًا بها، وهو مخصوص بالضرورة، نحو:

..... ✤ وإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فتجمّلِ[78]

فلا يخرج عليه القرآن.»[79]

ومن الجدير بالذكر أنَّ العلماء الذين تعرضوا لهذه الآية قد أجمعوا على أنَّه لا يجوز أن يعمل في (إذا) ما قبلها من الأفعال، يقول النحاس: «ولا يجوز أن يكون العامل فيها ينبئكم؛ لأنه ليس يخبرهم ذلك الوقت.»[80]

والذي أراه أنَّ ما رآه ابن الخياط والكوفيون هو الصحيح، للأسباب الآتية:

أولًا: إنَّ (إذا) الشرطية ظرف دالٌّ على الزمن، وقد توسع العرب في الظروف كثيرًا.[81]

ثانيًا: إنَّ مذهب ابن الخياط والكوفيين لا يحتاج إلى تقدير أو تأويل، و«كلام بغير إضمار

أحسن من كلام بإضمار»[82] كما يقول أبو حيان.

ثالثًا: إن معنى الآية يتفق مع توجيه ابن الخياط والكوفيين.

5.2 مسألة إعراب (سعد) في قولنا: (هذا السعديّ سعد بكر):

اختلف نحاة البصرة والكوفة في المختار في إعراب كلمة (سعد) في قول العرب: هذا السعديّ سعد بكر، حيث يذهب البصريون إلى جواز النصب بإضمار (أعني)، والرفع على إضمار مبتدأ تقديره: (هو)، أمّا الكوفيون فيختارون فيه الخفض، والتقدير: (من سعد بكر)، أو على أنّه بدل من ياء النسب، يقول أبو حيان: «وقالت العرب: رأيت التيميَّ تيم عديّ وتيم قريش، ورأيت العبديّ عبد مناف بالنصب والخفض في كل قبيلة يكون فيها اشتراك....وذهب الكوفيون إلى أنَّ موضع ياء النسب جرٌّ؛ ولذلك خفض عندهم تيم عدي، فتيم عدي بدل من الياء، وهذه المسألة ليست مسطورة في شيء من كتب أصحابنا، وإنّما هي مسطرة في كتب الكوفيين، وخرجها أبو بكر بن الخياط وابن شقير على إضمار (أعني)، ولا مانع من الرفع على إضمار (هو).»[83]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

مذهب الكوفيين: يختار الكوفيون في هذا التركيب الجر، والجرُّ عندهم على وجهين:

الأول: أن يكون (سعد بكر) مجرورًا على البدل من ياء النسب في (السعديّ)، يقول أبو حيان: «وذهب الكوفيون إلى أنّ موضع ياء النسب جرٌّ؛ ولذلك خفض عندهم تيم، فتيم عدي بدل من الياء.»[84]

الثاني: أن يكون (سعد بكر) مجرورًا بتقدير حرف جرٍّ محذوف، والتقدير: هذا السعديّ من سعد بكر، يقول أبو حيان: «وقال السيرافي: الخفض على إضمار (من)، والتقدير: من تيم عديّ.»[85]

وما ذهب إليه الكوفيون من أن الاسم مجرور على البدل من الياء لا يستقيم من ثلاثة أوجه:

أولًا: إنَّ ياء النسب ليست اسمًا كي تبدل الأسماء منها، بل هي حرف مشدّد يدل على النسب، يقول ابن يعيش: «إنّ الياء حرف معنى دالّ على معنى النسب، كما أنَّ تاء التأنيث حرف دال على معنى التأنيث، وليست كناية عن مسمّى، فيكون لها موضع من الإعراب.»[86]

ثانيا: إنّ البدل في العربية إمّا أن يكون بدل مطابقة، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، ولا ينطبق هذا على قولنا: هذا السعديّ سعد بكر، إذ لا تحتمل أيًّا منها؛ لذا كان هذا القول مطَّرحًا، يقول أبو حيان: «ولا يكون بدلًا؛ لأنَّه أعمُّ من الأول.»[87]

ثالثًا: إنَّ رواية الجرّ في: هذا السعديّ سعدِ بكر ، بجرّ (سعد) رواية غريبة لا يعضدها سماع من الشعر أو النثر، كما أنَّ القياس يأباها، فهي تركيب شاذٌّ سماعًا وقياسًا، يقول السيوطي عن أحد التراكيب الشاذة: «وقولهم:(يا صاح) و(أطرق كرا) ترخيم صاحب وكراوان شاذّ قياسًا واستعمالًا؛ أمّا القياس؛ فلأن الترخيم بابه الأعلام، وأمّا الاستعمال فلقلة المستعملين له.»[88]

أمَّا الرأي الآخر الذي يقدرون فيه حرف الجر (من) فلا يستقيم؛ لأنَّ التقدير خلاف الأصل، كما نصَّ على ذلك النحويون.[89]

مذهب أبي بكر بن الخياط: يرى أبو بكر بن الخياط أنَّه يجوز في هذا الاسم وجهان: النصب على إضمار (أعني)، أو الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، يقول أبو حيان: «وخرجها أبو بكر بن الخياط وابن شقير بالنصب على إضمار (أعني)، ولا مانع من الرفع على إضمار (هو).»[90]

يتضح من مذهب ابن الخياط أنَّه لا يؤيد مذهب الكوفيين وروايتهم لهذا التركيب بالجر؛ لأنَّ رواية الجر ضعيفة لا يسندها سماع؛ ولهذا رفضها البصريون، يقول أبو حيان: «وقال أبو القاسم الزجاجي في (المسائل الطبريَّة): يختار الكوفيون فيه الخفض على معنى زيد من سعد ،...، فأمَّا أصحابنا البصريون فلا يجيزون هذا البتّة.»[91]

ولكن على الرغم من قوة مذهب الرفع والنصب من حيث السماع إلاّ أنّه يحتاج إلى مناقشة من حيث القياس والصنعة النحوية على النحو التالي:

أوّلًا: إن في هذين القولين دعوى التقدير، وهو خلاف الأصل.

ثانيًا: إنّ التركيب اللغويّ ليس بحاجة إلى هذا التقدير الذي يجعل الجملة الواحدة جملتين منفصلتين لا رابط لأحداهما بالأخرى.

ثالثًا: إنّ النصب على إضمار (أعني) لا ينقاس.

ولهذا فقد ضعف أبو سعيد السيرافي هذين المذهبين، يقول أبو حيان: «وقال السيرافي: ومن نصب أضمر (أعني)، وفيه قلق، والرفع أقلق.»[92]

مذهب الفارسي: يرى الفارسي أنَّ الجرّ في هذا الاسم يكون على تقدير مضاف محذوف، يقول ابن مالك: «وكقول بعض العرب: رأيت التيميَّ تيمِ فلان، حكاه الفارسي، وكقول الشاعر:[93]

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوْهَا ✤ بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَات»[94]

ويقول أبو حيان: «فقال أبو علي: كأنّه قال: صاحب تيم عديٍّ، دلَّ ذكر التيمي على ذكر صاحب.»[95]

مذهب ابن أبي ركب: يرى أبو عبد الله محمد بن مسعود المعروف بابن أبي ركب: هو على إضمار مضاف تقديره لفظ الأول، أي «تيمي تيم عديّ، كأنّهم استقبحوا تكرير الأول، فأغني الأول عن الثاني.»[96]

والذي أراه أنَّ ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وابن أبي ركب من دعوى تقدير محذوف هو الراجح؛ لأنَّ له نظيرًا في كلام العرب، وإن كان قليلًا لا يقاس عليه، يقول ابن مالك: «...كقراءة ابن جماز:[97] ﴿**تُرِيْدُوْنَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيْدُ الآخِرَةِ**﴾ [الأنفال: 67]بالجر على تقدير: والله يريد عرض الآخرة.»[98]

أمَّا في رواية الرفع فإنّنا نرى أنه مرفوع على البدل مما قبله معتمدين في ذلك على ما ورد عند السيوطي من جواز بدل الكل من البعض، يقول: «والمختار خلافًا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى: ﴿**يَدْخُلُوْنَ الْجَنّةَ وَلا يُظْلَمُوْنَ شَيْئًا جَنَّاتِ عَدْنٍ**﴾ [مريم: 61-60]

فـ(جنات) أعربت بدلا من الجنـــــــة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته تقرير أنَّها جنات كثيرة لا جنة واحدة، وقول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوْهَا ✤ بِسِجِسْتَانَ طَلْحةَ الطَّلْحَاتِ

فـ(طلحة) بدل من (أعظم)، وهي بعضه، وقوله:

كَأَنّيْ غَدَاةَ الْبيْنِ يَوْمَ تَرَحَّلُوْا[99]

فـ(يوم) بدل من (غداة)، وهي بعضه.»[100]

وأمّا رواية النصب فإننا نرى أن ينصـــــــــب الاسم على تقدير فعل محذوف، تقديره: (أعني)، على الرغم من أن ذلك لا ينقاس.

6.2 مسألة في التوكيد المعنوي:

من المسائل التي لابن الخياط فيها رأي مسألة جواز توكيد الأسماء التي لا تجزّأ، نحو: اختصم الرجلان كلاهما، حيث أجاز ذلك في تركيب، ومنعه في آخر، يقول أبو حيان: «وإذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يراد بالتبعيض ولا يحتمله، نحو: رأيت أحد الرجلين كليهما، والمال بين الرجلين كليهما، واختصم الرجلان كلاهما، فمذهب الجمهور، ومنهم المبرد، إلى الجواز، وذهب الفراء وهشام وأبو علي إلى المنع،

وعن الأخفش القولان...وقال أبو بكر بن الخياط: القائمان كلاهما مختصمان، إن كان كلاهما من الأسماء توكيدًا للضمير المستكن في القائمين جازت المسألة، أو للألف واللام لم يجز في قول من لم يجز اختصم الزيدان كلاهما.»[101]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

المذهب الأول: ذهب الأخفش والفراء وهشام وأبو علي إلى منع توكيد الأسماء التي تسند لفعل لا يكون إلا من اثنين، نحو: (اقتتل) و(اختصم)، فلا يجوز عندهم: اختصم الرجلان كلاهما، يقول الشيخ خالد الأزهري: «وامتنع على الأصحّ أن يقال: اختصم الزيدان كلاهما...هذا قول الأخفش وهشام والفراء وأبي عليّ.»[102]

وقد استدل النحاة الذين يمنعون توكيد هذه الأسماء توكيدًا معنويا بما يلي:

أولًا: إنّ الأفعال التي لا تسند إلا إلى اثنين، نحو استوى واختصم واقتتل ..إلخ أفعال لا تكون إلا من اثنين فصاعدًا، فلا يقال: اختصم زيد وحده ، ولذا فلا فائدة من توكيد الفاعل في هذا التركيب، يقول الرضي الأستراباذي: «لا يقال: اختصم الزيدان كلاهما؛ لأنّ الزيدان لا يصحّ افتراقهما بالنسبة إلى الاختصام، إذ هو لا يكون إلاّ بين اثنين أو أكثر.»[103]

ثانيًا: إنّه لم يثبت عن العرب استعمال هذا التركيب، كما بين ذلك النحويون.

المذهب الثاني: نسب أبو حيان والدماميني والسيوطي إلى جمهور النحويين جواز أن يقال: اختصم الزيدان كلاهما، يقول أبو حيان: «وإذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يراد بالتبعيض ولا يحتمله، نحو: رأيت أحد الرجلين كليهما، والمال بين الرجلين كليهما، واختصم الرجلان كلاهما، فمذهب الجمهور، ومنهم المبرد، إلى الجواز.»[104]

وقد أخذ ابن مالك برأي الجمهور في هذه المسألة، وحجة أصحاب هذا الرأي ما يلي:

أولًا: إنّ العرب قد تؤكد حيث لا يراد برفع الاحتمال، كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كلّ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل.[105]

ثانيًا: رأى ابن مالك أنَّ التوكيد المعنوي في نحو : اختصم الرجلان كلاهما وما جرى مجراه نحو: ضربت أحد الرجلين كليهما جائز في الاستعمال؛ لأن فيه فائدةً يقصدها المتكلم، يقول: «لا يمتنع عندي: ضربت أحد الرجلين كليهما؛ لأنَّ فيه فائدة، وذلك أنَّ موضع الرجلين صالح للجميع، فيمكن توهم السامع أنَّ المتكلم قصد الجمع، فغلط بوضع المثنى موضعه ، فبذكر كليهما يزول ذلك التوهم ، ولا يخلو من فائدة، وأيضًا فإنّ موضع الرجلين صالح للفرسين والبعيرين وغير ذلك، فلا يمتنع توهم السامع قصد المتكلم شيئًا من ذلك مالم يأت بكليهما أو نعت يقوم مقامه ، فإذا جاء بكليهما علم

اعتناؤه بما ذكر قبله وأنّه قاصد إعلام السامع بصحة العبارة.»[106]

وما استدل به الجمهور وابن مالك لا يستقيم من وجهين:

أولًا: «إنَّ ما ادعوه من أنَّ التأكيد في هذه المسألة بمنزلة التأكيد بعد التأكيد فاسد؛ لأنّك إذا قلت: قام الزيدون كلهم جاز أن تعني بذلك البعض، وأكدت بكل مبالغة، فإذا قلت: أجمعون أزال ذلك الاحتمال، وكذلك ما بقي من ألفاظ التأكيد قد يتطرق الاحتمال إليه تطرقًا، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ زال ذلك الاحتمال، وعلم أنَّ المقصود العموم، فإذا قلت: اختصم الزيدان كلاهما لم يتطرق الاحتمال أصلًا إلى أنَّ المراد أحدهما.»[107]

ثانيًا: أمّا ما استدل به ابن مالك في رفع توهم العموم فلا يخلو من ضعف؛ «لأنَّ التأكيد بكلا وكلتا وأخواتهما إنما يؤتى به لرفع توهم إرادة بعض ما وضع له اللفظ، كما عرف لا لرفع توهم إرادة العموم، وأمَّا إذا قصد رفع توهم الغلط، فإنما يؤتى بالتأكيد اللفظي أو بشيء آخر يفيد ذلك، إذ كان التأكيد المعنوي لا يرفع به التوهم الذي أشار إليه.»[108]

أمّا أبو بكر بن الخياط فقد كان له رأي في بعض الصور المتصلة بهذا التركيب، يقول أبو حيان: «وقال أبو بكر الخياط: القائمان كلاهما مختصمان، إن كان كلاهما من الأسماء توكيدًا للضمير المستكن في (القائمين) جازت المسألة، أو للألف واللام لم يجز في قول من لم يجز: اختصم الزيدان كلاهما، وكذلك إن جعلت (كلاهما) مبتدأ، وجعلت (مختصمان) خبره، فهو خطأ.»[109]

وما ذكره ابن الخياط من تجويز التأكيد في تركيب ومنعه في آخر راجع إلى اختلاف النحويين في مسألتين نحويتين، الأولى خلافهم في ماهية الألف واللام في اسم الفاعل، إذ يرى الجمهور أنها اسم موصول بمعنى الذي وفروعه، بينما يراها الأخفش حرف تعريف كالألف واللام في الأسماء الجامدة، نحو: الفرس والدار؛ ولذا فمن الخطأ توكيد الاسم المشتق على مذهبه[110]، والثانية اختلاف النحويين في جواز دخول العوامل على ألفاظ التوكيد المعنوي، إذ يمنع ذلك بعض النحويين، فلا يولون ألفاظ التوكيد المعنوي العوامل.

والذي أراه أنَّ هذا التركيب لا يجوز في جميع صوره، سواء منها ما ذكره ابن الخياط، أو ما ذكره ابن مالك، وذلك لأمرين:

أولًا: إنَّ التوكيد في هذه التراكيب ينافي البلاغة، إذ لا مجال لاحتمال التخاصم من واحد دون الآخر؛ ولهذا فلا ضرورة للتوكيد هنا، وما ذكره ابن الخياط وغيره من النحويين يدخل في باب الصناعة النحوية التي تعتمد على مقتضيات نظرية العامل دون النظر إلى

المسموع من كلام العرب، يقول الحريري: «ونظيره امتناعهم أن يقولوا: اختصم الرجلان كلاهما، للاستغناء بلفظة اختصم التي تقتضي الاشتراك في الخصومة عن التوكيد؛ لأنَّ وضع كلا وكلتا أن تؤكد المثنى في الموضع الذي يجوز فيه انفراد أحدهما بالفعل ليتحقق معنى المشاركة، وذلك في مثل قولك: جاء الرجلان كلاهما لجواز أن يقال: جاء الرجل، فأمَّا فيما لا يكون فيه الفعل لواحد فتوكيد المثنى بينهما لغو.»[111]

وقد أشار الإمام الشاطبي إلى ولع كثير من النحاة بالقياس وبالتعليل دون نظر للمسموع من كلام العرب، يقول: «وكثيرًا ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لابسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم اتكالًا على قياس مجرد أو على حصول الفائدة أو غير ذلك.»[112]

ثانيًا: إنَّه لا سماع عن العرب الفصحاء يعضد التوكيد المعنوي في هذه التراكيب، يقول الرضي الأستراباذي: «وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع.»[113] ويقول أبو حيان: «لا يحفظ عن عربي شيء من تلك الصور.»[114] ويقول السيوطي: «ولأنه لم يسمع من العرب قط.»[115]

7.2 مسألـــــــة وزن (ارعوى):

من المسائل الصرفية التي تفرد ابن الخياط فيها برأي مسألة وزن (ارعوى)، إذ فصّل القول فيها، وجوّز فيها وجهين، يقول السخاوي: «ارعوى معناه (كفَّ)...وقال ابن الخياط النحوي ، وهو من أصحاب ثعلب: أقمت سنين أسأل عن وزن (ارعوى)،فلم أجد من يعرفه، ووزنه له فرع وأصل، فأصله أن يكون (افعلّ) مثل (احمرَّ)،كأنّه (ارعوّ)، وكرهوا أن يقولوا ذلك؛ لأنّ الواو المشدّدة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع، ولو نطقوا بارعوّ ثمّ، استعملوه مع التاء لوجب إظهار الواوين، كما أنهم إذا ردوا (احمر) إلى التاء، قالوا: احمررت، وأظهروا المدغم، فلم يقولوا: ارعووت، فيجمعوا بين الواوين، كما لم يقولوا: اقووت، فقلبوا الواو الثانية منه ياء، ولا ريب أنّ إحدى الواوين زائدة، كما لا ريب في أنّ إحدى الراءين في (احمررت) زائدة، قال فإن قيل: فما الحاصل في وزن (ارعوى)؟ قال: فجائزأن يقال (افعلل)، قال: ولو قال قائل (افعلى) لكان وجهًا، والأول أقيس.»[116]

يظهر جليًّا أنَّ وزن هذه الكلمة من المشكلات؛ ولذا وصفها الأزهري بالندرة، يقول: «(ارعوى) جاء نادرًا، قال: ولا أعلم في المعتلات مثله، كأنَّهم بنوه على الرّعوى، وهو الإبقاء.»[117]

ويقول أبو حيان: «(ارعوى) مطاوع (رعوته)، وهو شاذ، وكذا (اقتوى).»[118]

ووزن هذه الكلمة على وجهين:

الوجه الأول: أن تكون أصول المادة (ر .ع . و)، ووزن (ارعوى) هو (افعلى)، ولكن هذا الرأي يؤدي إلى بناء لا نظير له عندما تُسند (ارعوى) إلى تاء المتكلم في قولنا: ارعويت، إذ يصبح وزنها (افعليت)، يقول السيوطي: «والذي ذكره أبو جعفر أنَّه لا يقال: افعلوت ولا افعليت صحيح.»[119]

ولذا فإننا لا نرتضي هذا القـــــول؛ لأنَّ حمل الشيء على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير كما يقول الأنباري.[120]

الوجه الثاني: أن أصل الكلمة (ارعوّ) مثل (احمرّ)، وكرهوا أنْ يقولوا ذلك؛ لأنَّ الواو المشددة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع، ولو نطقوا بـ(ارعو)، ثمَّ استعملوه مع التاء لوجب إظهار الواوين، كما أنَّهم إذا ردّوا (احمرّ) إلى التاء قالوا : «احمررت، وأظهروا المدغم، فلم يقولوا: (ارعووت)، فيجمعوا بين الواوين، كما لم يقولوا :(قْوَووت)، فقلبوا الواو الثانية منه ياء، ولا ريب في أنَّ إحدى الواوين زائدة، كما لا ريب في أنَّ إحدى الرّاءين في (احمررت) زائدة.»[121]

والذي أراه أن هذا الوجه هو الأقرب ، يقول ابن منظور : «ويقال : فلان حسن الرَّعوة والرِّعوة والرُّعوة والإرعواء ، وقد ارعوى عن القبيح، وتقديره: (افْعول)، ووزنه: (افْعلل)، وإنّما لم يدغم لسكون الياء، والاسم (الرُّعيا) بالضم والرّعوى بالفتح مثل: البقيا والرعوى.»[122]

مسألة في إعراب بيت من الرجز:

من الآراء التي ذكرها العلماء لأبي بكر بن الخياط رأيه في إعراب (جلذيًا) في قول الراجز:

لتقرَبَـــــــــنَّ قَرَبًا جلْذيًا

يقول الزجاجي: «وقال أبو بكر بن الخيّاط في قول الشاعر:

لتقرَبَـــــــــنَّ قَرَبًا جلْذيًا

قال: يصلح أن يكون نعتًا للقرب، ومعناه الشديد، كما قال العجاج:

فالخمسُ والخمسُ بها جلذيّ

أي: شديد، ويقال: جلذية اسم ناقته، فأبدل من الهاء ألفًا في الوقف، أراد: (جلذيّة).[123]

والذي أراه أنّ الراجح والأقرب للصواب أن تُعرب كلمة (جلذيًّا) صفة لـ (قربًا) للأسباب التالية:

أولًا: إنَّ إعراب (جلذيًا) صفة هو الوجه الأقرب والظاهر، والحمل على الوجه الظاهر أولى من الحمل على الوجه البعيد، يقول الشيخ عضيمه عن هذا الرجز: «استشهد به سيبويه، وقال الأعلم: استشهد به على تقديم (فيهن) على فصيل، وجعله لغوًا مع التقديم...الجلذي: بضم الجيم وسكون اللام بعدها ذال معجمة، معناه السريع الشديد فهو وصف القرب.»[124]

ثانيًا: إنّ دعوى إبدال الألف من الهاء لا يستقيم؛ لأنَّ الألف لا تبدل من الهاء ، يقول ابن عصفور: «وأمَّا الألف فأبدلت من أربعة أحرف، وهي: الهمزة، والياء، والواو، والنون الخفيفة.»[125]

3. خاتمـــــــــــة:

على الرغم من قلة الآراء التي وجدناها لابن الخياط إلا أنَّ الباحث توصل إلى النتائج التالية:

أولًا: إنَّ ابن الخياط كان من النحويين المهتمين بالتعليل النحوي الذي ظهر أثره واضحًا في تلميذيه الزجاجي والفارسي، ولعلنا لا نبعد عن الصواب كثيرًا إذا قلنا إنّ ابن الخياط من أوائل من اهتموا بالعلل المنطقية في النحو العربي.

ثانيًا: يظهر أنّه كانت لابن الخياط كتب متداولة يكثر فيها الشرح والتعليل، ويذكر مذاهب البصريين والكوفيين، يدل على هذا أنَّ ابن جني أثنى على كتب ابن الخياط بحضرة أبي علي الفارسي، وقال إنّه لو عاش لظهر من جهته علم كثير ، فقال أبو علي: «نعم إلاّ أنّه كان يطول كتبه.»[126]

ثالثا: يظهر من قول ابن جني السابق أنَّ ابن الخياط لم يعمر طويلا، وهذا ما يفسر لنا ضياع علمه واختفاء كتبه.

رابعا: ابن الخياط من النحويين البغداديين الذين ارتضوا المزج والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، فقد أخذ بمذهب الكوفيين في العامل في (إذا) في آية كريمة، وأخذ برأي البصريين في المسألة الزنبورية.

خامسا: يظهر أنّ ابن الخياط من النحويين الذين كانوا مولعين بمسائل التمرين الصرفية، يؤيد ذلك ما رواه أبو علي الفارسي من أنّه اجتمع مع ابن الخياط عند أبي العباس، وقد أحضر جماعة من أصحابه، «فسألوني فلم أرَ فيهم طائلا، فلما انقضى

سؤالهم قلت لأكبرهم: كيف تبني من (سفرجل) مثل (عنكبوت)؟ فقال: (سفرروت)، فلما سمعت ذلك قمت في المسجد قائما، وصفقت بين الجماع: سفرروت! سفرروت! فالتفت إليهم أبو بكر، فقال: لا أحسن الله جزاءكم! ولا أكثر في الناس مثلكم! وافترقنا.»[127]

سادسا: لم أتبين موقف ابن الخياط من السماع، ولكن هناك إشارة فيما وجدته له من آراء تدل على أنّه لا يأخذ بالشاذ، وقد ظهر هذا في اختياره رأي البصريين في المسألة الزنبورية.

الهوامـــــش والإحالات:

(1) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة، د ت، ص: 247.

(2) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيـــــــات، تحقيق: تحقيق: حسن هنـــداوي، دار القلم، دمشـــق، ط1، 1987، ص: 160.

(3) السابـــــــــق، ص: 160.

(4) محمد بن حسن الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف، مصر،ط2، دت، ص: 119.

(5) ياقوت الحمـــــــــــوي: معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1411هـ، ج7، ص: 260.

(6) أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات ، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1403 هـ، ج2، ص: 273.

(7) أبو حيان التوحيدي :الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنـــــــان، 1424 هـ، ص: 117.

(8) طبقات النحويين واللغويين، ص: 117.

(9) أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام،ط1، 1405 هـ، ص114 ومعجم الأدباء ص: 5، وص: 96.

(10) أبو إسحاق الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس،ط5، 1406هـ ، ص: 131 وما بعدها.

(11) أبو الفتح بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت،ط2، د ت، ج 3، ص: 300.

(12) جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت،ط3، 1423هـ، ج 8، ص: 229 وما بعدها.

(13) أبو القاسم الزجاجي: مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د.ت، ص: 190.

(14) السابـــــــــــق، ص: 100.
(15) شمس الدين الداودي: طبقـات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، د ت، ج2، ص: 84.
(16) انظر : معجم الأدباء ج7، ص: 260.
(17) انظر: السابـــــق ج 7، ص: 260.
(18) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء في طبقـــــــات الأدباء: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة، ص: 237، و السيوطي: بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دت، ج 1، ص: 48.
(19) الإيضاح في علل النحو، ص: 76.
(20) انظر : السابـــــــق، ص: 76.
(21) السابـــــــــــق، ص: 76.
(22) ابن إياز البغدادي: المحصول في شرح الفصول، تحقيق: شريف النجار، دار عمار، الأردن، عمان،ط1431،1هـ، ص: 631.
(23) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل الإعراب والبناء: تحقيق: غازي مختار وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت،ط1، ج 1، ص: 152.
(24) الإيضـــــــــــــاح في علل النحو، ص: 77.
(25) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكـــــر، د ت، ج2، ص: 617.
(26) السابـــــــــــــــق، ج 1، ص: 367.
(27) يعيش ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتـــــــــــــب، بيروت، د ت، ج 3، ص: 86.
(28) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ، دت،1982م، ج1، ص: 327.
(29) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لســـــــــان العرب، تحقيق: مصطفى النماس،ط1، 1404هـ،ج 2 ، ص: 240.
(30) جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة ، ط2، 1407 هـ، ج3، ص: 18.
(31) الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديـدة، بيروت، ط2، 1403هـ ، ص: 373.
(32) انظر: الارتشاف ج2، ص: 240، وأبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة،ط1، 1416هـ، ص: 178، وأبو العباس المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمـــــه، دار إحياء التراث الإسلامي بمصر، ط1، 1399هـ، ج 2، ص: 56.
(33) أبو الفتح بن جني: سر صناعة الإعـــــــــراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم،

دمشق،ط1، 1405هـ،ج1، ص: 254، وانظر: الهروي: الأزهية في علم الحروف: تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دت، 1413هـ ، ص: 202، و هبة الله بن علي العلوي: أمالي ابن الشجري ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط1 1413هـ، ج2، ص: 84.

(34) الارتشـــــــــــــــــاف، ج2 ، ص: 240.

(35) أمالي ابن الشجـــــــــــــــري، ج 2 ، ص: 84.

(36) الرضي الأستراباذي: شرح الرضي على الكافية: تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي،د ت، ج1، ص: 273.

(37) الإنصـــــــــــاف، ج1، ص: 52 .

(38) المالقي: رصف المباني في شروح المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشـــق، ط2، 1405هـ، ص: 150.

(39) محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في علم العربية، دار الجيل، الطبعة الثانية، دت، ال مفصـــــــــــــــل، ص: 243.

(40) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط: ، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1413هـ،ج1، ص: 565.

(41) الإنصـــــــــــــــاف، ج1، ص: 52 .

(42) شـــــــــــــرح الرضي، ج 1، ص: 274.

(43) السابـــــــــــــــق، ج 1، ص: 303.

(44) محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف، ضبطه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة،ط2، 1407هـ ، ج 3، ص: 73.

(45) الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط2 ،1403هـ ، ص: 373.

(46) السابق، ص: 375.

(47) محمد بن عبدالله الجياني، ابن مالك: شرح التسهيل:، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، ط1، 1410هـ ، ج 2 ، ص: 214.

(48) صدره : وكنت أرى زيداً كما قيل سيّدا، وهو بلا نسبة في: عمرو بن عثمان سيبويه: الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، ط3، 1408هـ، ج3ص144 وأبو الفتح بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، ج 2، ص: 399، وشرح المفصـــــــل، ج8، ص: 61.

(49) شرح التسهيـل، ج2، ص: 214 ومابعدها.

(50) علي بن محمد السخاوي: سفر السعادة وسفير الإفادة: ، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دت، ج2، ص: 561 وما بعدها.

(51) انظر: طبقات النحـــــــــــــــــــويين واللغويين، ص: 71.

(52) الإنصـــــــــــــاف، ج 2، ص: 704.
(53) انظر: شرح التسهيل 3/ 388، وأبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقي: حسن هنداوي ، دار القلم ،دمشق ،ط1، 1418 هـ، ج 2، ص: 224.
(54) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمة الله، دار الفكر، بيروت،ط6، 1985م، ص: 125.
(55) انظر: السابـــــــــــق، ص: 125.
(56) انظر: شرح الرضي، ج 1، ص: 517.
(57) انظر: مغني اللبيـــــب، ص: 125.
(58) الهمـــــــــــع، ج 4، ص: 18.
(59) الإنصـــــــــاف، ج2، ص: 705.
(60) مغني اللبيـــــــــب، ص: 125.
(61) السابـــــــــــق، ص: 125.
(62) انظر: الإنصـــاف، ج2، ص: 705.
(63) الخصائـــــص، ج 1، ص: 387.
(64) السابـــــــق، ج 3، ص: 300.
(65) أبو إسحاق الزجاج :معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ ، ج 4، ص: 242.
(66) السابـــــــــــــــق، ص: 134.
(67) مغني اللبيـــــــــــــب، ص: 134.
(68) شـــــــــــــرح الرضي، ج3، ص: 188.
(69) الهمـــــــــــــــع، ج3، ص: 181.
(70) معاني الزجـــــاج ج4 ، ص: 242، وانظر: البحـــــر المحيـــــط، ج7، ص: 251، مغني اللبيـــــــــــــــب، ص: 135.
(71) الهمـــــــــع، ج3، ص: 181.
(72) معاني الزجاج، ج 4، ص: 242.
(73) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية،ط2، 1405هـ، ج 3، ص: 333.
(74) البحر المحيـــــط، ج7، ص: 251.
(75) إعراب النحـــــاس، ج3، ص: 333.
(76) البيت للفرزدق انظر : الكتاب ج3 ، ص: 61، وشـــــــــــــرح المفصل، ج7، ص: 47.
(77) إعراب النحـــــاس، ج3، ص: 333.
(78) البيت لعبد قيس بن خطاف، وصدره : واستغن ما أغناك ربك بالغنا انظـــــر: الهمع ج 3، ص: 180، والأشباه والنظائر، ج1، ص: 335.

(79) محمود شهاب الدين الألوسي: روح المعاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلميـــة، بيروت،ط1، 1415هـ ،ج 22، ص: 109.
(80) إعراب النحـــــــــــــــــاس، ج3، ص: 333، وانظر: مغني اللبيب، ص: 135.
(81) الهمـــــــــــــع، ج5، ص: 60.
(82) انظر: البحر المحيط، ج1، ص: 565.
(83) الارتشـــــــــاف، ج2، ص: 609.
(84) السابـــــــــق، ج2، ص: 609.
(85) السابـــــــــق، ج2، ص: 609.
(86) شـــــرح المفصَّل، ج5، ص: 142.
(87) شـــــرح المفصَّل، ج 5، ص: 142.
(88) الأشباه والنظائر ،ج 2، ص: 179 وما بعدها.
(89) انظر: شـــــرح الرضي، ج 1، ص: 303.
(90) الارتشـــــــــــاف، ج2، ص: 609.
(91) السابـــق، ج2، ص: 609.
(92) الارتشاف،ج2، ص: 609.
(93) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات: ديوانه، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، دت، ص: 5 ، انظر : المقتضب، ج2، ص: 188، وشرح المفصل، ج1، ص: 47.
(94) شرح التسهيـــــــــــل، ج 3، ص: 271.
(95) الارتشـــــــــــاف، ج2، ص: 609.
(96) السابـــــــــــــق، ج2، ص: 609.
(97) انظر هذه القراءة في: الكشاف، ج 2، ص: 237.
(98) شرح التسهيـــــــــــل، ج3، ص: 272 .
(99) عجزه : لدى سمرات الحي ناقف حنظل، انظر: امرئ القيس: ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر،ط4، د ت، ص: 9 .
(100) الهمـــع، ج5، ص: 216.
(101) الارتشاف، ج2، ص: 609.
(102) خالد الأزهري: التصريح على التوضيح، دار الكتب العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، د ت، ج 2، ص: 123.
(103) شرح الرضـــي، ج3، ص: 372.
(104) الارتشاف، ج2، ص: 609، وانظر: الهمع، ج 5، ص: 199، و محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر،د ت، ج 3، ص: 75.
(105) انظر: الهمـــع، ج 5 ، ص: 199.
(106) شرح التسهيل، ج3، ص: 290.

(107) علي بن مؤمن بن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح،د ت، ج1، ص: 271.

(108) محمد بن يوسف ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر،ط1، 1428ه، ج7، ص: 3288 .

(109) الارتشاف، ج 2 ، ص: 609.

(110) انظر: شرح المفصل، ج 3، ص: 144، وشرح الرضي، ج 3، ص: 11.

(111) محمد الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دت، ص: 30.

(112) إبراهيم بن محمد الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى،ط1، 1428ه، ج 5، ص: 20.

(113) شرح الرضي،ج2، ص: 372.

(114) الارتشاف، ج2، ص: 609.

(115) الهمع، ج5، ص: 198.

(116) سفر السعادة، ج1، ص: 52 وما بعدها.

(117) جمال الدين بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت،ط3، 1414ه، ج 14، ص: 328 ر.ع.ي.

(118) الارتشاف، ج2، ص: 554.

(119) الأشباه والنظائر، ج5، ص: 210.

(120) الإنصاف، ج1، ص: 10.

(121) تذكرة النحاة، ص: 326.

(122) لسان العرب، ج14، ص: 328.

(123) الإيضاح في علل النحو، ص: 135.

(124) المقتضب، ج4، ص: 91.

(125) علي بن مؤمن، ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت،ط1، 1407ه، ج1، ص: 4.

(126) معجم الأدباء، 7 /260.

(127) الخصائص، 3 /301.